# المجتمع المدني الخصائص و العوامل المؤثرة


## د. عبد القادر كاس

## جامعة الجلفة



**الملخص:**

كثر مؤخرا استخدام مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الفكرية والسياسية وهو مفهوم له استخدامات متعددة يهدف كل منها لخدمة أغراض متعددة و مختلفة، و في هذا الإطار تأتي هذه الدراسة للوقوف على هذا المفهوم والأبعاد التي يشتمل عليها و كذا الخصائص المميزة له ، العلاقات و التأثيرات المتبادلة مع بيئتيه الداخلية و الخارجية.



**الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنظيم الجماعي، المجتمع السياسي، الدولة.**



abstract:

The méninge of civil society is lately used more in the political and thought référencés and It has multi uses all of This uses focus realising many targets.

This study try research dimensions and caractéristics of civil society also its relations and mutual influencés with domestic and foreigne environnement.



Mots Clés: civil society- collective organisation- political society- state.


تمهيد:

إن المتتبع للشأن السياسي عموما و الأدبيات الفكرية المتعلقة به عموما لاسيما حديثا يلحظ و بشكل مضطرد استعمال وتكرار مصطلحات و مفاهيم محددة بشكل شبه دائم ومنها ما نحن بصدد دراسته هنا ألا و هو المجتمع المدني وهو مفهوم ارتبط إلى حد كبير بالمجتمعات الحديثة و الحديث عن التغيير و الديمقراطية على الرغم من تعلقه بأصول و جذور تاريخية يرجع إليها ترتبط بالتطورات و الآراء الفكرية الفلسفية الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية التي رافقت تطور الفكر السياسي والاقتصادي لا سيما في الدول المتقدمة

إن هذه الدراسة لا تهدف أصلا إلى الخوض في التعريف المفاهيمي أو الإجرائي لهذا المفهوم بقدر ما تسعى لتوضيح إبعاده و خصائصه وكذا علاقته بالبيئة لما لها من تأثير واضح على تنظيماته و مفهومه و إشكاله و كذا الأدوار المنوطة به لذا فإننا في هذه الدراسة نبتعد عن الخوض في النقاشات الدائرة حول التعريفات لأن هذه النقاشات هي كما يقال بنت بيئتها وتابعة لها وتحاول إعطاء تبريرات تتفق مع بيئتها و قناعاتها و منطلقاتها الإيديولوجية وسنعالج النقاط السابقة على النهج التالي :

أولا :خصائص المجتمع المدني

اختلفت الرؤى النظرية حول ماهية المجتمع المدني، غير أنه من الممكن استخلاص بعض الركائز التي يتميز بها ويقوم عليها، والتي يكاد يتفق عليها جميع مفكري وكتاب المجتمع المدني .كما أنه من ا لضرورة بمكان تحديد مؤسسات المجتمع المدني، ومختلف الأدوار المنوطة بها .

1مقومات المجتمع المدني:من الممكن أن نجد تعاريف وتصورات مختلفة للمجتمع المدني إلا أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية يقوم عليها المجتمع المدني هي:

أ -الحرية أو الطوعية: إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم، في تشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات و بنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار؛ كالجماعات القرابية مثلا) الأسرة، العشيرة والقبيلة (والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث، أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منه. (1) إن الأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حريتهم واختيارهم، وذلك بغية تحقيق مصالحهم الخاصة أو المصلحة العامة، مادية كانت أو معنوية.

ب -المؤسسية أو التنظيم الجماعي :يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات، يضم كل تنظيم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن وفق شروط يتم الاتفاق حولها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه، هذه الشروط قابلة للتغير- وكذا مختلف قوانين المنظم ة-حسب الظروف والمستجدات غير أن الثابت هو التنظيم) الرسمي أو شبه الرسمي(، وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما؛ فالمجتمع المدني- كما يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم -هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، إنه مجتمع" عضويات"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية لهم) في أحزاب أو أندية أو نقابات، أو اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات أو (marginals) أو جمعيات أو روابط المستضعفين (فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين ). في أي مجتمع معاصر (powerless) (2)

ج -الغاية والدور :إن هذه التكوينات ينبغي أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة، إلى جانب الجمعية، فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا وأكثر فاعلية من العمل الفردي، فهذه التنظيمات تعمل في مجالاتها المختلفة وبطرق متنوعة لأهداف معنوية أو مادية خدمة لمصالح الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، غير أنها لاتسعى إلى الربح المادي، وهو ما يميزها عن المؤسسات ذات الطابع التجاري الاقتصادي مثلا.

د -المنظومة الأخلاقية : يعتبر المجتمع المدني جزءا من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل :الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية...الخ ، ويقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام بالإدارة السلمية للخلاف وذلك بالوسائل السلمية المتحضرة، المتمثلة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم التسامح والاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي)(3)

2مؤسسات المجتمع المدني:

تعكس إشكالية تحديد مؤسسات المجتمع المدني- خاصة في المجتمع العربي -نفس إشكالية تحديد مفهومه؛ فنظرا للاستخدام الانتقائي للمفهوم حسب الغرض الموجه له فإن المؤسسات الممثلة له أخذ بدورها بعدا مرنا ومطاطا يتغير حسب المفهوم المستخدم، فنجد البعض) ومنهم الصبيحي مثلا (يستخدم مفهوما واسعا لمؤسسات المجتمع المدني بحيث تشمل المؤسسات التقليدية) بما فيها المؤسسات الأهلية الإرثية (والمؤسسات الحديثة، وذلك انطلاقا من كون المجتمع المدني يمثل مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين الأسرة والدولة .ويحصر البعض الآخر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة :البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات...الخ، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات) بالمعنى الحديث للمؤسسة .(بينما ينكر البعض إدراج الأحزاب والبرلمان والمجالس المنتخبة ضمن المجتمع المدني باعتبار أنها تتعاطى السلطة وتشكل جزءا من الدولة والمجتمع السياسي، في حين يعتبر البعض الآخر) ومنهم سعد الدين إبراهيم مثلا (الأحزاب داخل نطاق المجتمع المدني عدا الأحزاب الإسلامية باعتبار أن فلسفة المجتمع المدني تقوم على الفصل بين الدين والدولة.

يعتبر الخلاف في تحديد مؤسسات المجتمع المدني نتيجة آلية للاستخدام الاعتباطي غير العلمي للمصطلحات خاصة في الخطاب الفكري والسياسي العربي وتأثير الإيديولوجية والاتجاهات الفكرية والمواقف السياسية على موضوعية المفكرين العرب .وحتى تتضح الرؤية العلمية لهذه المؤسسات فإن تحديدها سيكون منهجيا، وفقا لإيفائها شروط أو مقومات المجتمع المدني التي سبق ذكرها، وبذلك فإنه يمكننا تقسيم مؤسسات المجتمع المدني إلى(4)

أ -مؤسسات تقليدية: وهي المؤسسات التي عرفتها المجتمعات منذ القديم والتي تختلف عن المؤسسات الإرثية التي ينتمي إليها الإنسان بشكل تلقائي دونما اختيار منه كالأسرة والقبيلة والعشيرة، ومنها مثلا نقابات الحرف والصنائع، نقابات التجار، الأوقاف، الزوايا ...وغيرها،والتي كانت عبارة عن تنظيمات مستقاة إلى حد كبير عن سلطة الدولة، وكان الانضمام إليها طوعيا بالإرادة الحرة للأفراد، وقد مارست أدوارا هامة في المجتمعات التقليدية، وتعتبر العديد من تنظيمات المجتمع المدني الحديثة أشكال متطورة من هذه المؤسسات التقليدية، ورغم تقلص حجم هذه المؤسسات في المجتمعات الحديثة غير أنها لا تزال موجودة إلى جانب المؤسسات الحديثة وتمارس وظائف متعددة وخاصة في المجتمعات الريفية.

ب -مؤسسات حديثة: وهي ما يميز المجتمعات الحضرية عموما، غير أنها لا تقتصر عليها، ومنها الجمعيات والنقابات والنوادي والاتحادات ومختلف المنظمات الطوعية الحرة التي تشتغل في ميادينها المختلفة لأغراض غير الربح المادي ويدخل في هذا الإطار أيضا كل الأحزاب والمنظمات السياسية مادامت تحقق الشروط التي يقوم عليها المجتمع المدني، وقد أقرها العديد من المفكرين أمثال سعد الدين إبراهيم، منيرة أحمد فخرو، أماني قنديل، وليد قزيها...وغيرهم .ولا تتضمن مؤسسات المجتمع المدني المجالس المنتخبة لأنها ليست مستقلة عن الدولة بل هي جزء من نظامها، وأعضاؤها موظفون لدى الدولة، كما أنها ليست طوعية تتشكل بمبادرة من المواطنين.

هذه المؤسسات تميزت بها المجتمعات الحديثة، وتختلف عن المؤسسات التقليدية عموما في امتلاكها نظاما بيروقراطيا متطورا، وكذا في استخدام أساليب وأدوات حديثة تتماشى ومستوى التطور الثقافي والتكنولوجي في المجتمع في حين يغلب على المؤسسات التقليدية استخدام الطرق والأساليب الكلاسيكية والعرفية في ممارسة وظائفها المختلفة.

ويمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدني وفقا لتصنيفات مختلفة، فمثلا يميز الباحث سالم ساري بين نوعين من هذه المؤسسات:

الأول يخص التنظيمات المدنية الكبرى - (Macro)وهي تلك التي تمارس عملها على مستوى وطني واسع وتجد مرجعيتها في الشعب/الأمة، مثل النقابات )نقابات العمال، المهندسين، الأطباء...الخ(، الاتحادات) كالاتحادات النسائية، اتحادات الطلاب، الفنانين، الصحفيين...الخ(، الأحزاب، المنظمات الدفاعية) عن الحقوق والحريات، المرأة، البيئة...الخ(، الروابط العلمية) للاجتماعيين، المؤرخين، الجغرافيين...الخ.(

والثاني متعلق بالتنظيمات المدنية الصغرى - (Micro): وهي تلك التي تباشر عملها على نطاق محلي يضيق ويصغر، يتشتت ويتعدد بتعدد المصالح والجماعات والمجالات والاهتمامات ، وتجدد الخطط والبرامج وتمثلها المنظمات غير الحكومية كالمؤسسات التنموية، والجمعيات الخيرية،والمنتديات الثقافية، ). ونوادي أصحاب المال والأعمال1 ) وهو واحد من بيت تقسيمات عديدة يمكن أن تنطبق على المؤسسات المدنية وذلك وفقا لمعايير مختلفة الحجم، مجال التخصص، أساليب العمل، الأهداف، وغيرها.

3-أدوار المجتمع المدني:

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة ...إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية .فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها في ثلاث نقاط رئيسية(5)

أ -التنشئة:

تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية؛ فهي تزود أعضاءها بقدر لا بأس به من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية الديمقراطية، فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية التي لا تتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل. لذلك ففي الحالات التي يتاح فيها قدر من الحرية السياسية في المجتمع الأكبر فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون الأكثر تهيؤا للاستفادة من هذه الحرية مقارنة بغيرهم من المواطنين الذين لا ينتمون إلى أي نوع من المؤسسات المدنية، وحتى حينما لا يتاح هذا القدر من الحرية فإن أعضاء هذه التنظيمات يطالبون به ويحرصون على توسيعه .(وإلى جانب ذلك فإن المجتمع المدني يساهم في التنشئة الاجتماعية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع بذاته، وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤونه، وبث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه، وتقويض روح الاتكالية واللامبالاة لديه.(6)

ب -التمثيل:

تقوم منظمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها بتوسط العلاقة بين الفرد والدولة، فالفرد لا يستطيع وحده مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير عن آرائه وهواجسه على نحو فردي، ولكنه يستطيع من خلال عضويته في تنظيمات سياسية كالأحزاب، ومهنية كالنقابات، واجتماعية كالجمعيات، وثقافية كالأندية والروابط الفكرية أن يعبر عن رأيه وأن تصان مصالحه وأن يتحقق الصالح الخاص من خلال تحقيق الصالح العام .إذن يفترض في كل مؤسسة مدنية تمثيل فئة من المواطنين حسب طبيعة أهدافها،إذ تنوب عنهم في تبليغ انشغالاتهم إلى السلطات المعنية أو إلى الرأي العام، وتنوب عنهم في المساهمة صناعة واتخاذ القرار، كما تمثلهم إذ تمارس أدوار الرقابة والضبط .وتعتبر الصفة التمثيلية مؤشرا أساسيا لقياس مدى قوة المنظمة ونجاعة أية منظمة، وهناك عدة مؤشرات لقياس التمثيل.(8)

ج -الضبط:

إن تنظيمات المجتمع المدني هي تحصن الفرد ضد تغول الدولة وسطوتها من جهة، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من جهة أخرى، فعضوية المواطن لأحد هذه التنظيمات تتيح له قدرا أكبر من الحماية في حالة انتهاك أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية المدنية أو السياسية، كما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة، أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفا فيه بشكل سلمي منظم، حتى لو أخذ الإضراب أو الاعتصام والتظاهر والمقاطعة، وهذا بعكس الفئات الأخرى للمجتمع غير المنخرطة في تنظيمات المجتمع المدني والتي تعبر عن سخطها أو إحباطها بشكل عشوائي عنيف قد يأخذ شكل الشغب والنهب والتدمير؛ أي أنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدني قيدا على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط وتقنن سلوك هؤلاء الأعضاء، ومن ثم تجنب الدولة مغبة الاحتجاجات العشوائية العنيفة، وبنفس المعنى فإن عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لسلبيات التطرف الفكري والسلوكي من خلال هذه الأدوار تتجلى أهمية وضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات النامية منها والمتطورة، ويعبر استمرار المواطنين في تكوين هذه المؤسسات يعبر عن مرحلة صحية في تطور حياة المجتمع، فهو إلى جانب دلالته على وعي المواطنين، تأكيد لمسؤولية المواطنين تجاه مجتمعهم الذي يعيشون فيه.

وقد تبلورت في إطار هذه الأدوار وظائف أساسية ومتعددة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني.و الحديث عن هذه الوظائف مرتبط بالحديث عن الدور التنموي للمجتمع المدني ؛ وهذا ما يفسر مدى أهميته بصفة عامة ، و بالنسبة للمجتمعات النامية بصفة خاصة في سعيها إلى تحقيق التنمية السياسية.

1-وظيفة تجميع المصالح : حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها , وتمكن أعضاءها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

2-تحقيق الديمقراطية : فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الطرق التي يمكن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، L.Diamond الديمقراطية ,وقد حدد دياموند مركزا على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة , وتدعيم المشاركة السياسية ومقاومة التسلطية . لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما

لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل, باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية .حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا وتدربهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية .

3-وظيفة حسم وحل الصراعات : حيث يتم من خلاله حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائه بوسائل ودية ,وهي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع سلميا وهذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في .المجتمع ,وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية

4-التنشئة الاجتماعية والسياسية :هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ , على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام بشؤون العامة,والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع.

5-الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق : وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم ,والحق في معاملة متساوية أمام القانون , والمشاركة وحرية التصويت... الخ ,بما لديه م ن قوة مادية ومعنوية .

6-زيادة الثروة وتحسين الأوضاع : بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من هذه المؤسسات نفسها , وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين في أوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي و الاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع .

7-الوساطة والتوفيق : أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للاتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب و تجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة , فلو تصور نا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة.

هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط, وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعر ض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة , كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك .

8-إفراز التيارات الجديدة : حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها , فهي توفر للمواطنين سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم , وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية . وتؤكد الدراسات الميدانية عن العناصر النشطة في المؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيما بعد مسؤوليات قيادية فيها هي القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريحية وأعضاء وقيادات أحزاب السياسية . وبذلك ساهم المجتمع المدني في توسيع قاعدة القيادات في المجتمع بشكل عام من خلال ممارساتها لهذه الوظيفة.

9-ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها : لقد أدى انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة , وشغله للفراغ الذي تركته للدولة بعد انسحابها فمثلا في البلدان المتطورة تشكل بعض

منظمات المجتمع المدني جزءا عضويا فاعلا في ديناميات و منظورات التغير الاقتصادي و الاجتماعي . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في عام 2000 كان هناك 1400 منظمة غير متوجهة للربح يصل رقم مواردها و أصولها المالية إلى حدود 500 مليار دولار ، و تم بفعل ذلك توليد 6% من )الناتج و توفير 10.5 % من مجموع فرص العمل .

10-التنمية الشاملة : صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لايحقق التغيير والتطوير, فمنذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو" التنمية بالمشاركة" ،وهنا تبرز أهمية ا لمجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبأ على الحكومة , حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج الخطط )التنمية الشاملة .بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

إذا : للمجتمع المدني أدوار ووظائف متعددة تشمل جميع النواحي المتصلة بالحياة المجتمعية , والتي تبرز أكثرها أهمية في هذا المجال هو الدور السياسي وهو مجال اهتمامنا في هذه الدراسة

فهذه الوظائف الأساسية للمجتمع المدني المتمثلة في الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وإتاحة الفرصة للأفراد في التعبير عن أنفسهم والدفاع عن حقوقهم وقضاياهم , إضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية وإشاعة الثقافة المدنية والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية تؤدي إلى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة ال سياسية وإلى مشاركة جادة في صناعة القرار السياسي ، وبالتالي يفضي هذا التفاعل المجتمعي إلى النهوض بدور فاعل ومهم في عملية " التنمية السياسية , " سواء من خلال الإعداد أو التمهيد لها ,وتوفير البيئة المناسبة أم المساهمة في إحداثها.

ولكن ,ما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص , هو عدم إمكانية الحديث عن دور للمجتمع المدني من دون الحديث عن تطوير بنى الدولة ووسائل وآليات عملها , وذلك من منطلق العلاقة الترابطية التي تجمع الدولة والمجتمع ,يعنى أن عملية تفعيل دور المجتمع المدني تتضمن في الوقت ذاته عملية بناء الدولة , أي ضرورة أن تأخذ علاقة المجتمع المدني بالدولة معان جديدة , تقوم على تعظيم البعد السياسي الإرادي والطوعي على صعيد الممارسة السياسية , حتى تتوسع دائرة المحيط الذي يمكن أن تتشكل في إطار مؤشرات التنمية ومعالمها , وبذلك تكون للمجتمع المدني الأهلية الكاملة في رفد عملية التنمية السياسية , فلا تقتصر مهمة تحقيقها على الحاكم أو الدولة ,وإنما يتمكن المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في ذلك.

بعد التطرق إلى وظائف المجتمع المدني , يجدر بنا التأكيد على وجود مجموعة من الأدوات والوسائل يستعملها المجتمع المدني للقيام بتلك الوظائف,وهي:

.1وسائل الإعلام : .بمختلف أنواعها ,على اعتبار أنها أدوات تأثير مهمة على الرأي العام.

.2العلاقة مع الدولة :بتقديم الاقتراحات للمؤسسة التنفيذية والأجهزة الرسمية.

.3القضاء والمحاكم : هي أداة قانونية يلجأ إليها المجتمع المدني ومؤسساته للدفاع أو المطالبة بالحقوق, والاعتراض على بعض الممارسات في ظل النظام القانوني السائد.

ثانيا : أهم العوامل المؤثرة في المجتمع المدني:

بعد الحديث عن أهم الخصائص المقومات الأدوار و الوظائف التي من المفروض أن يضطلع بها هدا الشكل من أشكال التنظيم في الشأن السياسي وعلى مستوى الحراك السياسي و المؤسساتي لا بد التأكيد بالمقابل أن كل ما سبق يرتبط إلى حد كبير بعوامل تؤثر فيه اتساعا و ضيقا و يمكننا تقسيم أهم العوامل المؤثرة فيه إلى داخلية و خارجية يتبعها بالمقابل الحديث عن التأثير البيئي الأكثر عمقا و حدة

I. العوامل الداخلية :يمكن التمييز هنا بين عوامل تتعلق بخصائص منظمات المجتمع المدني نفسه وظروف تنتسب فيها الدولة:

1-عوامل داخل المجتمع المدني:

عوامل كمية : أي الاتساع الجماهيري الذي يقاس بالحجم العددي للقوى و التكوينات الاجتماعية القائمة ,أي عدد الأعضاء وحجم الموارد المادية أو البشرية.

عوامل كيفية : وتعني درجة تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية والتي نقصد بها الخصائص والصفات التي تتميز بها مؤسسات المجتمع المدني , ومن بين أهم الخصائص التي تسهل مهمة المجتمع المدني وقدرته على التأثير في المجال السياسي:

-درجة الوعي السياسي لدى المواطن.

-المشاركة الإيجابية في النشاط.

-أن يحقق المجتمع المدني مصالح أعضائه.

-المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية خصوصا قيادة الجمعية.

-الاستعداد للتعاون والقدرة على التنسيق

2-عوامل تعود إلى دور الدولة : المقصود تحديدا بهذه العوامل مدى استقلالية المجتمع المدني كشرط من شروط نجاحه في أداء وظائفه:

-استقلال النشأة والتأسيس والحل :

-الاستقلال المالي :

-الاستقلال الإداري والتنظيمي:

ولتفحص هذا الموضوع المهم نجد ضرورة التطرق لدراسة هذه العلاقة بعد طرح التساؤل التالي:ما طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ؟

و غالبا ما تتحدد علاقته مع الدولة في ثلاث صور وهي:

1-التنسيق :يمكن أن يكون في العديد من المجالات , وهنا تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة السياسية وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة بما تعتمده من وسائل مباشرة كالاتصال بالمسؤولين والمرشحين للانتخابات ,أو وسائل غير مباشرة بشن الحملات الإعلامية للتأثير على الرأي العام.

2-التنافس والصدّام : قد يحدث ذلك عند الاختلاف بشأن بعض الممارسات أو القضايا , وهنا يتجسد عمق التناقص بين هذه القوى .

3-اختراق الدولة للمجتمع المدني : حيث تسعى الحكومة إلى إلحاق منظمات المجتمع المدني بها دون السماح لها بالوجود المستقل , مع التحكم الكامل في تأسيسها وتمويلها وحلها , وبذلك يصبح المجتمع المدني كيانا بلا معنى أو مضمون , حيث يفقد استقلاله ويعجز عن الحركة والإبداع والمبادرة , بينما تصبح الحكومة هي المصدر الوحيد للمبادرات والتغيير بما يهدد سياسات التنمية بالفشل لأنها لم تتحقق أحد الشروط الهامة لنجاحها من خلال تمكين الأفراد والجماعات وإشراكهم في عملية صنع سياسات التنمية . وهذا وضع غير طبيعي لأن علاقة الدولة بالمجتمع المدني ليست علاقة تنافس وصراع وإنما علاقة مشاركة وتكامل ,

4-المجتمع المدني والتحول الديمقراطي: إن العلاقة بين " المجتمع المدني " و " التحول الديمقراطي " هي علاقة تداخل و ترابط , فالديمقراطية في معناها العميق تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلة فيه ,وهي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ,ومن ثم فإن الأساس المعياري "للمجتمع المدني " هو الأساس المعياري نفسه" للديمقراطية . فإذا تصورنا أن الدولة والمجتمع المدني دائرتان توجد بينهما منطقة التقاء وتتداخل سنجد أن مساحة تلك المنطقة تختلف حسب مستويات الديمقراطية المتوفرة , فعندما تكون مساحة التداخل ضيقة , فإن ذلك يعني أن الحكومة لا تتدخل في شؤون المجتمع المدني , إلا في أضيق الحدود , حيث يتسم تدخلها بالاحترام الكامل للحقوق والحريات في نفس الوقت الذي يفرض فيه المجتمع المدني الرقابة على تصرفات الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها . أما الحالات التي تتسم باتساع التداخل بينهما فإنها تعبر عن المجتمعات غير الديمقراطية التي تتوسع فيها الدولة على حساب الحريات والحقوق , كما هو حال أغلب الدول النامية -ومن بينها الجزائر – و التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية , حيث يسود نظام التعددية " المقيدة "وليست " المطلقة "؛ أي أنها تسمح بهامش من الحريات ولكنها تضع شروطا وقيودا معينة على ممارستها ، ومثل هذه المجتمعات تتغير فيها مساحة تدخل الدولة في المجتمع المدني , حيث تتضاءل وتضيق بصورة تدريجية . وتبقى قوة المجتمع المدني و فاعليته في هذه الدول ، من أ هم شروط الانتقال إلى مزيد من الديمقراطية . فلا وجود للديمقراطية بدون مجتمع مدني , ذلك أن هذا الأخير هو أداة تحقيق الديمقراطية والعكس صحيح أيض ا ,فإن تحقق الديمقراطية يؤدي إلى بناء مجتمع مدني قوي ؛ وباختصار فإن كل من الديمقراطية والمجتمع المدني يعتبر سببا ونتيجة ,والصلة بينهما هي صلة جدلية متبادلة التأثير والتأثر .

و كما هو واضح ، تعد قوة المجتمع المدني شرطا لتحقيق الديمقراطية و تعزيزها و الدفاع عنها كقيمة كبرى ، كما تعد شرطا ضروريا لنجاح التنمية.

II.العوامل الخارجية:

إنه وبسبب موجات التحول إلى الديمقراطية التي اكتسحت العالم في السنوات الأخيرة , وبروز العولمة التي تعني في أبسط معانيها سقوط الحواجز الفاصلة بين الدول والمجتمعات والاتجاه نحو مزيد من الاندماج , فقد حدثت تغيرات كثيرة ،وبرزت مفاهيم ومصطلحات على الساحة الدولية أصبحت تحتكر اهتمام العالم بها, ومن ابرز هده القضايا التي

أخذت نصيب الأسد في الانتشار العالمي " الديمقراطية " و " حقوق الإنسان " كقضايا ذات أولوية في جداول أعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

هذه الأخيرة أيضا كانت من أبرز التطورات العالمية الجديدة حيث تزايد عددها واتسع نطاق نشاطها بما يتجاوز ويتخطى حدود الدولة القومية , وأصبحت تحتل مركزا قويا في التأثير على السياسات الحكومية فضلا عن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي ,والضغط على الحكومات من أجل فتح المجال أمام المجتمع المدني وعدم تقييد الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان فبدأ الحديث عن تكون المجتمع " (Global Civil Society) العالمي "ليلعب المجتمع المدني أدوارا جديدة في التأثير . خصوصا وأن كثيرا من منظمات المدني في عديد من الدول بدأت بالدخول في تحالفات وروابط مع المنظمات العالمية خارج الحدود بما يزيد من قوتها ويحسن من مركزها إزاء الدولة.

ضمن هذه الظروف المستجدة وتأكيدا على أهمية العامل الخارجي بالنسبة للدول العربية خاصة , فإن "برهان غليون " يجزم على أنه " : كان ولا يزال العامل الأساسي ,فهو ليس مجرد عامل أساسي وحاسم ,إنه القانون العام الحاكم والمحدد ,فلا بد من الرجوع دائما إلى هذا العامل الخارجي." أمام أهمية العامل الخارجي في التأثير ,والمغالاة الكبيرة التي نلمسها فيما تقدم به " برهان غليون" وآخرون كثيرا , فإنه لا يجب الاتفاق كلية مع هذا الطرح الذي جلب العام على الخاص ويغفل العوامل الذاتية – الداخلية.

III. بيئة المجتمع المدني و تأثيراتها:

لقد برز المدخل البيئي the ecological approch في إطار ما يعرف بالمدرسة السلوكية the behavioral school خلال بداية عقد الستينات و يعود الفضل في بروز هذا المدخل الى فريد ريجز fred riggs و فيريل هايدي ferrell heady.و ما دام المدخل البيئي يتعامل مع المجتمع المدني كتنظيم يتماشى و ظروف كل مجتمع أو دولة على حدى و عليه فان محور تركيز أصحاب هذا المدخل قد انصب على مدى قابلية أو عدم قابلية الدول المعنية للتغير و تبني أو عدم تبني نظام المجتمع المدني.

وتشير الأدبيات إلى أن التغير أو عملية تبني نظام المجتمع المدني تعكس وجود ثلاث مراحل ، هي على التوالي :

1) وجود اختلافات في الرأي حول جدوى قيام تنظيمات المجتمع المدني ،بغض النظر عن تبعيتها او استقلاليتها عن الدولة،

2) اختيار نظام المجتمع المدني الذي يتماشى مع بيئة و احتياجات المجتمع أو الدولة المعنية بالأمر ،

3) إن اختيار النظام الملائم له بعد تكييفه مع الظروف البيئية المحيطة لا يعني بالضرورة اتسامه بالديمومة على اعتبار أن تغير هذه الظروف البيئية المحيطة به في المستقبل سيؤدي إلى تطوير أو حتى إلغاء تنظيمات المجتمع المدني القائمة، فالمجتمع المدني يعتبر بالنسبة لأصحاب هذا المدخل نظاما مفتوحا open system يتفاعل باستمرار مع البيئة المحيطة سلبا آو إيجابا، وتتنوع الظروف البيئية المحيطة به من بيئة خارجية و داخلية و داخلية على النحو التالي :

**أولا: البيئة الداخلية على مستوى الدولة:** و تشمل عموما أربعة أنماط بيئية :

1. البيئة السياسية: الدستور القوانين السياسات العامة المؤسسات السياسية و طبيعة العلاقات بينها الثقافة و المشاركة السياسية و تأثير التنظيمات غير الرسمية،

2. البيئة الاقتصادية :البنية الهيكلية للاقتصاد مستوى التنمية الاقتصادية وطبيعة النظام السائد،

3. البيئة الاجتماعية: العادات و التقاليد السائدة البنية الهيكلية للنظام الاجتماعي القائم،

4. البيئة الثقافية: البنية الهيكلية للنظام التعليمي السائد و نوعيته وتركيزه على النظري أو التطبيقي أو الجمع بينهما.

**ثانيا : البيئة الخارجية العالمية أو الدولية** :وتشمل أيضا أربعة أنماط بيئية هي :

1. البيئة السياسية : تأثير النظام العالمي الجديد بفرض القيم السياسية للأطراف المهيمنة والفاعلة،

2. البيئة الاقتصادية: العولمة وتسويق الرأسمالية و القيم الغربية ذات الصلة و الأزمات الاقتصادية،

3. البيئة الاجتماعية:هيمنة النمط الاجتماعي الغربي و إحلال التنظيمات الثانوية مكان الأولية،

4. البيئة الثقافية:النمط الثقافي القائم الفضائيات الانترنت و ثقافة العولمة.

إن هذه الأسس النظرية التي يقوم عليها هذا المدخل تؤكد على تباين الظروف البيئية بالمجتمع المدني كنظام له مدخلات inputs و عملية تحويل conversion process ومخرجات outputs وقنوات اتصال رسمية وغير رسمية تعرف بنظام التغذية العكسية feedback system .

إن الاختلافات البيئية الملاحظة من دولة لأخرى تظهر وتؤكد بالضرورة حسب مقولات أصحاب هذا المدخل ان ما يصلح للغرب لايصلح بالضرورة للدول النامية لا بل أكثر من ذلك فهي تختلف ايضا داخل المجموعتين الاساسيتين السابقتين من دولة متقدمة لاخرى ومن دولة نامية لاخرى، ويضيف أصحاب هذا الطرح في تأكيد الفكرة السابقة بان البيئة ببعديها الكمي و الكيفي لا تختلف فقط من دولة لاخرى بل حتى داخل الدولة نفسها من فترة زمنية لأخرى فالمتمعن في واقع بلداننا النامية مثلا يلاحظ و بوضوح اختلاف ظروفها البيئية الداخلية و الخارجية سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا فأجريت فيها تعديلات و إصلاحات شملت كافة مناحي الحياة إلا أنها ليست مطابقة لما جرى و يجرى في الضفة الأخرى و ذلك لاختلاف الظروف و حتى الإنسان .

أهم التوصيات و الاقتراحات المستخرجة من الدراسة :

- ✓ إن المفهوم الدقيق للمجتمع المدني مرتبط بالسياق الاجتماعي الثقافي السياسي و الفلسفي السائد،
- ✓ بيئة المجتمع المدني لا تختلف فقط من دولة إلى دولة ، بل من فترة زمنية إلى أخرى في نفس الدولة،
- ✓ تبني و تفعيل دور المجتمع المدني يجب أن يأخذ في الحسبان الظروف البيئية المحيطة لدا يجب التريث في تنفيذ الإصلاحات بكافة أشكالها في حالة عدم تماشيها مع هذه الظروف وعدم الإسراع في تنفيذها تحت مبررات الضغوط الدولية،
- ✓ البيئة المناسبة لنشاطات المجتمع المدني تختلف باختلاف الدول و الأزمنة لذا لا يجب البتة التقليد و اخذ النماذج الغربية لتطبيقها في الدول النامية،
- ✓ حاجة هذا الموضوع إلى المزيد من البحث و إثراء النقاشات حوله خاصة في دولنا النامية،
- ✓ التخفيف من دور الدولة و الإدارة و تأثيرهما على منظمات المجتمع المدني ،
- ✓ الحرص على أن لا تكون عهده المنظمات مطية للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة أو أخرى،

**المراجع :**

1- احمد شاكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000

2- برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي:دور العوامل الداخلية و الخارجية،ورقة قدمت الى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ،2003.

3- سعد الدين ابراهيم، تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي،القاهرة : مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الامين للتوزيع و النشر ،1995.

4- محمد فهمي،تعزيز مؤسسات المجتمع المدني في الصعود موقع انترنت

5- سالم نيازي، ثقافة المجتمع المدني العربي الجديد: رهانات القيمة الاجتماعية المضافة،ندوة المجتمع المدني و اشكاليات التحول الديمقراطي،جامعة قطر ، مايو 2001.

6- برهان غليون، المجتمع المدني من المفهوم المجرد الى المنظومة الاجتماعية و الدولية،الندوة السابقة الذكر.

7- مجموعة من الباحثين ، المجتمع المدني في الوطن ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط1 ، بيروت :مرآز دراسات الوحدة .العربية ، 1992.

8- مجموعة من الباحثين ، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت :مؤسسة فريديريتش أيبرت،2004 .

9- ابراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصر:دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.